وأشار ممثل كندا إلى الدور الذي قام به بلده في مجال إنشاء وإدارة فريق مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الانتخابات في هايتي. وقال إن من المؤكد أن جميع البلدان عليها أن تعمل مع بعضها بهدف إرسال إشارة واضحة لمن يسعون إلى تقويض الديمقراطية في هايتي. والأمم المتحدة، التي سبق لها أن اضطلعت بدور حاسم في تلك العملية التي أفضت إلى تولي الرئيس أريستيد مقاليد السلطة، لا تستطيع بالتالي أن تظل صامتة في هذا الشأن. وكان هذا هو سبب قيام كندا بتأييد عقد اجتماع للمجلس، وإدراج بند جديد بشأن هايتي في جدول أعمال الجمعية العامة. وكندا تأمل بإخلاص في أن تضطلع الأمم المتحدة، من خلال القول والعمل، بالمشاركة في الجهود التي يجري بذلها حالياً بهدف عكس هذه الحالة غير المقبولة [١٩].

باء - تبادل الرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بشأن هايتي

المقرر المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢: رسالة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

في رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٢٠]، أبلغ الأمين رئيس المجلس بتبادل للرسائل بشأن الحالة في هايتي. وذكر الأمين العام أنه تلقّى في ١٨ حزيران/يونيه رسالة من الرئيس أرستيد مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢، وأنه قد عرض هذه الرسالة على الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، حيث إن هذه المنظمة قد اضطلعت، بناءً على طلب وزراء خارجية دولها الأعضاء، بدور قيادي في الجهود المبذولة لإعادة الديمقراطية في هايتي. ولاحظ الأمين العام أن ولايته بموجب قرار الجمعية العامة ٧/٤٦ المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ تتسم بمزيد من المحدودية، ويتمثل هدفها العام في دعم إجراءات منظمة الدول الأمريكية. وقد ردّ الأمين العام للمنظمة برسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ على رسالة الأمين العام للأمم المتحدة.

وأعرب الأمين العام أيضاً عن رغبته في إبلاغ أعضاء المجلس أنه قرّر قبول ما عرضه الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية من إدراج مشاركة الأمم المتحدة في بعثته المقترحة إلى هايتي.

وفي رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ [٢١]، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام بما يلي:

أود أن أفيد بتسلم رسالتكم المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ بشأن الحالة في هايتي.

وقد عرضتُ الرسالة على أعضاء مجلس الأمن، وأحاطوا بها علماً في المشاورات غير الرسمية التي أُجريت في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٢.

[١٩] المرجع نفسه، الصفحات ٥١ - ٥٤.

[٢٠] S/24340.

[٢١] S/24361.

١٣ - البنود المتعلقة بالحالة في بنما

المداولات الأوّلية

ألف - رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبنما لدى الأمم المتحدة

في رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١]، طلب ممثل بنما عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن من أجل النظر في الحالة الخطيرة التي يواجهها بلده نتيجة التدخل السافر للولايات المتحدة في شؤونه الداخلية؛ وسياسة زعزعة الاستقرار والقهر التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد بنما؛ والتهديد الدائم باستعمال القوة إزاءها. وقال إنه حدث تفاقم خطير في الحالة القائمة من جرّاء أنشطة الولايات المتحدة ضد سيادة بنما واستقلالها السياسي وأمنها الاقتصادي وسلامتها الإقليمية، مما يشكّل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وذلك نتيجة زيادة تصعيد أعمال العدوان والتخريب بصورة تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وفي الجلسة ٢٨٦١ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٩، أدرج المجلس رسالة ممثل بنما في جدول أعماله. وفي أعقاب اعتماد جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل بنما، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت. وبعد ذلك، قام الرئيس (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) بلفت انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٩ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما [٢]، يحيل بها نص بيان أدلى به رئيس جمهورية بنما في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٩ بشأن "تدخل" الولايات المتحدة في عملية الانتخابات ببنما.

وفي الجلسة نفسها، شكر ممثل بنما المجلس لإسراعه بعقد الجلسة ذات الصلة، بناءً على المادتين ٣٤ و٣٥ من الميثاق، بهدف النظر في الحالة الخطيرة التي ترتبت على سلسلة الأحداث التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد بلده، انتهاكاً منها للقانون الدولي، مما يعرّض السلام والأمن الدوليين للخطر. وقال إن بنما قد سعت إلى القيام، من خلال التفاوض، بحل أسباب النزاع الدائر على صعيد العلاقات بين الولايات المتحدة وبنما بسبب وجود قناة بنما. ومع هذا، فعندما قامت حكومة بنما بشجب ما اضطلعت به الولايات المتحدة من تفسير معاهدات عام ١٩٧٧ المتعلقة بقناة بنما من طرف واحد، بهدف تمديد تواجدها العسكري بالبلد إلى ما بعد عام ٢٠٠٠، يلاحظ أن بنما قد تعرضت لسلسلة من أفعال العدوان، على المستويات الاقتصادية والسياسية والمالية، إلى جانب تصعيد التهديدات باستخدام القوة العسكرية. وعلاوة على هذا، فإن الولايات المتحدة قد أساءت استخدام الامتيازات الدبلوماسية لسفارتها في بنما، حيث قامت بتخطيط وتنظيم وتمويل وتنفيذ أفعال من أفعال التدخل في شؤون بنما الداخلية، فضلاً عن مشاركتها في أنشطة تحريضية أخرى. ووفقاً للتقارير الواردة في صحف الولايات المتحدة، يلاحظ أن هذا البلد قد اعتمد

[١] S/20606.

[٢] S/20607.

خطة سرية تتضمن إمكانية اغتيال القائد العام لقوات الدفاع البنمية، علاوة على تقديم مساعدة مالية لأحد مرشحي المعارضة. وقد تعيّن على بنما أيضاً أن تواجه، في جملة أمور، تحرك وحدات مسلحة من جيش الولايات المتحدة خارج مواقعها الدفاعية، وانتهاك مجالها الجوي، وتسلل وحدات من مخابرات الولايات المتحدة، والقيام بتحليقات جوية فوق المنشآت العسكرية البنمية، بالإضافة إلى أفعال أخرى من شأنها أن تعرض للخطر الطيران المدني في بنما. وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة قد جلبت إلى بنما فريقاً عسكرياً هجومياً لم يسبق له على الإطلاق أن كان جزءًا من القوات المستخدمة في الدفاع عن قناة بنما. وما برحت تحركات الجنود والأسلحة قائمة دون انقطاع، وذلك علاوة على استمرار المناورات العسكرية التي تتباهى بوجود قوة في حالة استعداد دائم للعدوان. وعلى الرغم مما سبق ذكره، فإن حكومة بنما عازمة على المضي في الانتخابات في ٧ أيار/مايو. ومع هذا، فإن عملية الانتخابات هذه قد أصبحت مرتعاً جديداً لتدخل الولايات المتحدة، حيث شرعت في مرحلة تتضمن المشاركة المباشرة في عرقلة الأمن العام وبث الاضطراب وتشجيع عمليات إثارة القلاقل على نطاق واسع، مما يوجد عذراً للتدخل العسكري المباشر. وهذا التصرف لا يعد تصرفاً غير مقبول فحسب، بل إنه أيضاً تصرف في غاية الخطورة، فهو يعرّض للخطر ذلك التطور العادي لعملية الانتخابات، بالإضافة إلى السلام والأمن الدوليين، وذلك في منطقة تتسم بأهمية قصوى بالنسبة للملاحة والتجارة على الصعيد العالمي [٣].

وصرح ممثل الولايات المتحدة بأن بلده تساوره شكوك خطيرة بشأن مدى عدالة وحرية الانتخابات القادمة في بنما، وهذا أمر تشارك فيه لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية. وثمة أدلة متزايدة على استمرار نظام الحكم العسكري في عرقلة الإعراب عن الرغبة الشعبية من خلال ممارسة الخديعة والإكراه والتهديد. ومع هذا، فإن مجال الاضطلاع بمناقشة حرة مفتوحة بشأن بنما يجب أن يكون داخل البلد نفسه وفيما بين صفوف الشعب البنمي؛ فالتوصل إلى حل مناسب لمشكلة الافتقار إلى الديمقراطية في بنما لا يجوز له أن يتم داخل المجلس، بل في بنما ذاتها. وأزمة بنما ليست نتيجة تدخل الولايات المتحدة في شؤونها الداخلية، بل نتيجة سياسات الجنرال نورييغا، الذي احتفظ لنفسه بسلطات كاملة على الحياة المدنية وأيّد وساعد انتشار الفساد، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة. ومن المؤكد أنه ليس من اللائق بالمجتمع الدولي أن يشارك في تلك الجهود التي يبذلها نظام نورييغا لإبعاد الأنظار عنه، وذلك من خلال إطلاع مجلس الأمن على مشكلة تتمثل أساساً في انتخابات هذا النظام غير النزيهة والمتسمة بالاحتيال. وبدلاً من ذلك، يجب على هذا النظام أن يقوم فوراً باستعادة أدنى شروط الانتخابات الحرة، والسماح بتوفير مراقبة دولية وصحفية كاملة لهذه الانتخابات. والولايات المتحدة لا تزال ملتزمة من جانبها على نحو حازم بمساندة جهود شعب بنما التي ترمي إلى إعادة الديمقراطية المدنية الحقيقية، كما أنها شديدة الالتزام أيضاً بمعاهدات قناة بنما [٤].

وفي سياق تدخلين لاحقين، قال ممثل بنما إن مجلس الأمن ليس مجتمعاً لمناقشة الانتخابات في هذا البلد، حيث إن هذه المسألة مسألة داخلية، ولكنه مجتمع بالأحرى لمناقشة التهديد المطرد باستخدام القوة العسكرية في بنما، واحتمال وقوع أحداث عنيفة هناك من جرّاء نشر هذه القوة. وممثل الولايات المتحدة لم يتناول هذه القضية. وهو مدعو بالتالي للتصريح، على نحو قاطع، بأنه لا يزمع اللجوء إلى استخدام القوة في بنما فيما يتصل بالانتخابات المقبلة [٥].

وقبل رفع الجلسة، قال الرئيس إن موعد الجلسة القادمة المتعلقة بمواصلة النظر في هذا البند سوف يُحدد بالتشاور مع أعضاء المجلس.

وفي رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٦]، طلب ممثل بنما عقد جلسة علنية للمجلس بأسرع ما يمكن من أجل إعادة النظر في الحالة ببلده، في ضوء استمرار قوات الولايات المتحدة بإقليم بنما في تصعيدها الخطير لأعمال التخويف والاستفزاز والعدوان التي ترتكبها ضد بنما، انتهاكاً لسيادتها وسلامتها الإقليمية وكذلك لمعاهدات قناة بنما.

وفي الجلسة ٢٨٧٤ التي عُقدت في ١١ آب/ أغسطس ١٩٨٩، استأنف المجلس نظره في هذا البند. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، دعا رئيس المجلس (الجزائر) ممثل بنما إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت. وفقاً للمقرر المتخذ بالجلسة ٢٨٦١ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٩. وأبلغ الرئيس أعضاء المجلس أن ممثل بنما ينوي القيام، أثناء إدلائه ببيانه، بعرض شريط تلفزيوني يتصل بالبند قيد النظر، وأنه طلب إلى الأمانة العامة اتخاذ الترتيبات التقنية الضرورية، وفقاً للممارسة الماضية ولما سبق أن تم الاتفاق عليه في مشاورات سابقة للمجلس.

وقال ممثل بنما إن تزايد أنشطة القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة في أراضي بنما – وهو انتهاك لسيادة جمهورية بنما وسلامتها الإقليمية وكذلك لمعاهدات قناة بنما وميثاق الأمم المتحدة – قد اضطر هذا البلد إلى لفت انتباه المجلس إلى ضرورة اتخاذ تدابير محددة لتحاشي نشوب نزاع مسلح. وقد تفاقم الوضع السائد من جرّاء اتخاذ الولايات المتحدة تدابير من شأنها أن تمثل انتهاكاً لمعاهدات القناة وسائر اتفاقاتها. ومن بين الانتهاكات الأكثر بروزاً، ما قررته القوات المسلحة للولايات المتحدة، على نحو مفاجئ وبدون تقديم أية إيضاحات، من تجاهل الشروط التي من شأنها أن تنظم تواجد الولايات المتحدة العسكري في بنما، والتي تقضي بتخطيط وتنفيذ المناورات المضطلع بها خارج مناطق الدفاع المأذون بها، على نحو مشترك بين البلدين، مع القيام بالتحليقات اللازمة من منطلق الامتثال للقواعد المعمول بها لدى هيئة الطيران البنمية. والحشود القتالية قد بدأت في نيسان/أبريل ١٩٨٨، واطلع عليها الأمينان العامان للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. ومنذ ذلك الوقت، تزايدت الأفعال العدائية وأصبحت متجاوزة لجميع الحدود المعقولة. وهناك أمثلة عديدة على ذلك تتضمن تحركات الجنود من جانب واحد في مناطق بنما العسكرية والمدنية، إلى جانب التحليق فوق المدن، بما فيها العاصمة، من قِبل طائرات الهليكوبتر القتالية وطائرات القوات الجوية، وثمة تعذر في إمكانية توثيق تلك المئات العديدة من الحالات التي شملت احتجاز المواطنين البنميين والاعتداء عليهم وإذلالهم على يد القوات الأمريكية. والمطلوب من أعضاء مجلس الأمن البت فيما إذا كانت هذه الأفعال تصل إلى مستوى الأفعال العدوانية، بصيغتها المحددة في مرفق قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د – ٢٩)، والغرض من هذه الأفعال يتمثل في تلفيق حادثة ما من خلال تصعيد الاستفزازات إلى أقصى حد، كي يضطلع البنميون بالرد من منطلق الدفاع عن النفس، أو بطريقة تبرر الشروع في عملية للاستيلاء على بنما عنوة.

[٣] S/PV.2861، الصفحات ٦ – ١٨.

[٤] المرجع نفسه، الصفحات ١٩ – ٢٧.

[٥] المرجع نفسه، الصفحات ٢٨ – ٣٠.

[٦] S/20773.

وواصل كلامه قائلاً إن من المؤكد أن حالة بنما تختلف عن أية حالات سبق للمجلس النظر فيها حتى الآن فيما يتصل بدوره في الحفاظ على السلام واستعادته. وجيش الولايات المتحدة لم يكن بحاجة إلى غزو بنما، فلقد كان موزعاً هناك من قبل. ونفس الوضع ينطبق على قواتها الجوية والبحرية. وهناك جانب غير عادي آخر من جوانب الحالة في بنما، فهي إن دخلت في عداد السوابق، فإن هذا يعني انهيار جميع الضمانات الواردة في الميثاق بشأن البلدان التي تفتقر إلى القدرة العسكرية، فتفسير وتطبيق أحكام الميثاق سيصبحان عرضة لأية أهواء قد تعن من طرف واحد لدولة تمتلك القوة اللازمة لفرض إرادتها. وينبغي التنبه إلى أنه، في ضوء هذا الوضع الجديد، يلاحظ أن قوات بنما المسلحة في حالة تأهب دائم، وهذا يعني أن الاضطلاع بـ ''أية مغامرة طائشة'' ضد بنما سوف يفضي إلى إراقة الدماء. وثمة حالة من حالات وشوك وقوع الحرب، مما يتطلب انتباهاً فورياً من قبل المجلس. فالتهديد العسكري يشكّل تهديداً خطيراً لتشغيل القناة ذاته، وأيضاً للسلام في تلك المنطقة البالغة الحساسية من مناطق أمريكا الوسطى، فاستقرار هذه المنطقة يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة لمستخدمي القناة. وقد قرّرت بنما، بالتالي، إيداع المعاهدات المتصلة بالقناة لدى المجلس، كي يتولى الإشراف على تنفيذها بصورة دقيقة، مع ضمان تشغيل هذه القناة على نحو عادي يتسم بالكفاءة، فهي قناة مهددة اليوم من جرّاء التمادي في انتهاك المعاهدات التي تنظم إدارتها. وقد طلبت بنما أيضاً إيفاد مراقبين عسكريين إلى المنطقة على نحو فوري. والتمست بنما، بالإضافة إلى ذلك، اضطلاع الأمين العام بمهمة من مهام المساعي الحميدة، بهدف تجنب حدوث أي انتهاك وشيك للسلام في المنطقة، ومراقبة الحالة على أرض الواقع، وتقديم تدابير عاجلة ترمي إلى الإسهام في تخفيف حدة التوتر بين البلدين [٧].

وقال ممثل الولايات المتحدة إن من دواعي الأسف أن يقوم مجلس الأمن بإضاعة وقته وموارده الثمينة في الاستماع إلى شكاوى لا أساس لها من ممثل نظام الجنرال نورييغا. والحقيقة من وجهة النظر الأمريكية تتسم بالبساطة، وقد سبق إيضاحها من جانب منظمة الدول الأمريكية في ثلاثة اجتماعات استثنائية من اجتماعات وزراء الخارجية، في أيار/مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه من عام ١٩٨٩. ففي ٧ أيار/مايو ١٩٨٩، توجه شعب بنما إلى صناديق الاقتراع، وعلى الرغم من أعمال التهديد والقمع وما بذل من جهود ضخمة بهدف الغش والخداع، فإن مرشحي المعارضة قد فازوا بفارق يزيد عن ثلاثة إلى واحد، وهذه حقيقة موثّقة من قبل مجموعة كبيرة من المراقبين الدوليين، ومن جانب الكنيسة الكاثوليكية أيضاً. وفي إطار فشل الجنرال نورييغا في التحكم في نتائج الانتخابات، فإنه عمد إلى إلغائها، وكذلك إلى قمع احتجاجات المعارضة الديمقراطية بشكل عنيف، مما قوبل بالإدانة من جانب الحكومات في جميع أنحاء نصف الكرة الغربي وبقية العالم. وسلّمت منظمة الدول الأمريكية بأن الأزمة في بنما تتركز على شخص وسلوك الجنرال نورييغا، وذلك في قرارها المؤرخ ١٧ أيار/مايو الذي يدعو إلى نقل السلطة في البلد على نحو ديمقراطي. وقد أوفدت منظمة الدول الأمريكية بعثة [٨] معنية بتشجيع صيغ المصالحة التي قد تفضي إلى التوصل إلى اتفاق وطني من شأنه أن يمكّن من تحقيق نقل السلطة ديمقراطياً في أقرب وقت ممكن، وقد أكدت هذه البعثة من جديد تلك الحقيقة وذلك في تقريرها المؤرخ ١٩ تموز/يوليه. والولايات المتحدة تساند هذه الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة عن طريق الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وأنشطة الولايات المتحدة العسكرية في بنما قد اضطلع بها في إطار وفاق تام مع المعاهدات المتصلة بقناة بنما. والتجاء بنما إلى مبدأ عدم التدخل يرمي إلى تحويل انتباه المجلس عما يقوم به الجنرال نورييغا من إنكار عنيف لحق شعبه في تقرير المصير، من خلال انتخابات نزيهة حرة واحتجاجات سلمية. والجنرال نورييغا نفسه متهم بانتهاك مختلف أحكام المعاهدات المتصلة بقناة بنما، وذلك في مناسبات عديدة منذ شباط/فبراير ١٩٨٨. والكثير من هذه الانتهاكات قد شمل توجيه تهديدات لأفراد قوات الولايات المتحدة المسلحة والموزعة في بنما، بينما تضمنت انتهاكات أخرى محاولات للتدخل في عمليات القناة. والولايات المتحدة قد زادت من أعداد قواتها المسلحة في بنما، كما رفعت من مستوى تأهبها، في إطار الرد المباشر على الإجراءات المعادية لنظام حكم نورييغا. ويسعى نظام الحكم بدعوته لعقد هذه الجلسة من بين ما يسعى إليه، إلى تعزيز شرعيته، وصرف أنظار الدول عن جهود منظمة الدول الأمريكية التي تهدف إلى تشجيع تنازل الجنرال نورييغا عن السلطة، والانتقال إلى حكومة ديمقراطية وشرعية وتمثيلية، والحل الوحيد لمشاكل بنما الراهنة هو ذلك الحل الذي سبق أن طالبت به منظمة الدول الأمريكية. والتهم الزائفة المعلنة في المجلس لا يجوز لها أن تحجب ذلك، وعلى المجلس تفادي إضاعة المزيد من الوقت بشأنها. والولايات المتحدة ملتزمة في نهاية المطاف، بموجب المعاهدات المتصلة بقناة بنما، بكفالة تشغيل تلك القناة على نحو فعّال وآمن إلى حين تسليمها للشعب البنمي في عام ٢٠٠٠ [٩].

وفي سياق تدخل آخر، عرض ممثل بنما شريطاً تلفزيونياً من أشرطة الهواة، وهو شريط التقطت صوره في بنما سيتي بعيداً عن مناطق الدفاع حسب قوله، وبيّن احتلال منطقة مدنية، وتفتيش المدنيين دون إذن، مع وجود دبابات وأفراد عسكريين للولايات المتحدة، بهدف تهديد السكان المدنيين البنميين. وفيما يتصل ببعثة منظمة الدول الأمريكية، شدّد على أن حكومته تقوم دائماً بتيسير أعمالها، وخاصة عند ذهابها إلى بنما من أجل مساعدة القوات السياسية البنمية في بلوغ اتفاق وطني. وحث الولايات المتحدة على ألّا تحول دون إيفاد بعثة للأمم المتحدة إلى بنما من أجل التحقيق، على أرض الواقع، في الانتهاكات المزعومة للمعاهدات والخطر الوشيك للمواجهة [١٠].

ولدى تدخل جديد، كرر ممثل الولايات المتحدة القول بأن المجلس يواجه محاولة لتحويل انتباهه بعيداً عن السبب الجذري للمشكلة – استمرار الجنرال نورييغا، على نحو غير مشروع، في التشبث بالسلطة ضد رغبات شعبه. وقال إن هذه هي القضية التي ينبغي تناولها [١١].

وفي بيان ختامي، شجب ممثل بنما عدم وجود أي ذكر لإيفاد بعثة من بعثات الأمم المتحدة يمكنها أن تحقق في الحالة القائمة [١٢].

وأعلن رئيس المجلس أن الجلسة القادمة التي ستواصل النظر في هذا البند سوف يتحدد موعدها بالتشاور مع أعضاء المجلس.

---

[٧] S/PV.2874، الصفحات ٣ – ٢٦.

[٨] ضمت هذه البعثة وزراء خارجية إكوادور وترينيداد وتوباغو وغواتيمالا والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

[٩] المرجع نفسه، الصفحات ٢٧ – ٣٤.

[١٠] المرجع نفسه، الصفحتان ٤١ و٤٢.

[١١] المرجع نفسه، الصفحة ٤٣.

[١٢] المرجع نفسه، الصفحة ٤٤.

باء – الحالة في بنما

المقرر المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (الجلسة ٢٩٠٢): رفض مشروع قرار

في رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١٣]، طلب ممثل نيكاراغوا عقد جلسة عادلة وفورية لمجلس الأمن للنظر في الحالة الناشئة عن غزو الولايات المتحدة لبنما.

وفي رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١٤]، أبلغ ممثل الولايات المتحدة أنه، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة [١٥]، يلاحظ أن قوات الولايات المتحدة ”قد مارست حقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي باتخاذ إجراء في بنما رداً على هجمات مسلحة من قبل قوات خاضعة لتوجيه مانويل نورييغا“. وصرح بأن هذا الأجراء يرمي إلى حماية أرواح الأمريكيين والوفاء بالتزامات الولايات المتحدة بالدفاع عن سلامة معاهدات قناة بنما. وقد اتُخذ هذا الإجراء بعد التشاور مع زعماء بنما المنتخبين بصورة ديمقراطية وبدعم منهم، وكذلك بعد استنفاد الولايات المتحدة لكل وسيلة دبلوماسية متاحة لحل المنازعات مع السيد نورييغا بالوسائل السلمية. وقد جاء هذا الإجراء بعد أن أعلن السيد نورييغا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عقب توليه منصب رئيس حكومة بنما، أن هناك حالة حرب قائمة مع الولايات المتحدة، وأيضاً بعد الهجمات الوحشية من قبل قوات السيد نورييغا على الأفراد الأمريكيين الموجودين بصورة مشروعة في بنما. وقوات الولايات المتحدة لن تستخدم إلّا القوة اللازمة لضمان أمن الأمريكيين وسلامة معاهدات قناة بنما، كما أنه قد اتخذت جميع التدابير الممكنة للتقليل إلى أدنى حد من احتمالات وقوع أضرار مدنية أو خسائر في الأرواح.

وفي الجلسة ٢٨٩٩ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، أدرج المجلس الرسالة الواردة من ممثل نيكاراغوا في جدول أعماله. وقد نظر في هذا البند في جلستيه ٢٨٩٩ و٢٩٠٢، من ٢٠ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، ودعا المجلس الأشخاص التالين، بناءً على طلبهم، للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت: ممثل نيكاراغوا (الجلسة ٢٨٩٩) وممثلي الجماهيرية العربية الليبية وبيرو والسلفادور وكوبا (الجلسة ٢٩٠٠) وممثل بنما (الجلسة ٢٩٠١) [١٦].

وفي الجلسة ٢٨٩٩، لفت الرئيس (كولومبيا) انتباه أعضاء المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والموجهة من ممثل الولايات المتحدة.

وصرح ممثل نيكاراغوا بأن غزو بنما في وقت سابق من ذلك اليوم على يد القوات الأمريكية يشكّل انتهاكاً واضحاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهذا الانتهاك الصارخ لسيادة بنما وسلامتها الإقليمية – الذي وقع بعد ست سنوات من قيام الولايات المتحدة بغزو بلد آخر في المنطقة – ليس تهديداً لأمريكا الوسطى فحسب، بل إنه تهديد للسلام والأمن الدوليين أيضاً. ويجدر الاستشهاد في هذا الصدد، بالمادتين ١(٢) و٢(٤) من الميثاق، إلى جانب مبدأ عدم التدخل الذي أعيد تأكيده في مختلف صكوك الأمم المتحدة ومن قبل محكمة العدل الدولية أيضاً. وفي سياق نظام البلدان الأمريكية، يلاحظ أن ميثاق منظمة الدول الأمريكية وشتى المعاهدات والصكوك الدولية الأخرى تحظر اللجوء إلى استخدام القوة، والتدخل في شؤون سائر الدول، وهي تنص على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. والإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة يمثل انتهاكاً للالتزامات الواردة في جميع تلك الصكوك. والقانون الدولي لا يتضمن أي تبرير للغزو. وما من حجة يمكن لها أن تسوّغ عملية التدخل ضد دولة ذات سيادة. وثمة رفض لما تقوله الولايات المتحدة من أن إجراءها قد اتخذ لحماية المواطنين الأمريكيين، فهذا مجرد عذر سبق تكراره خلال سنوات من جانب حكومة الولايات المتحدة في محاولة منها لتبرير العدوان وتسويغ عمليات الغزو. والأزمة في العلاقات بين بنما والولايات المتحدة قد تفاقمت من جرّاء اتخاذ الولايات المتحدة لتدابير مختلفة تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي ومبادئ التعايش السلمي. وفي الأشهر الأخيرة، قامت بنما مرتين بالدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن من أجل النظر في التهديدات الخطيرة الموجهة ضدها من قبل الولايات المتحدة وتدخل هذا البلد في شؤون بنما الداخلية، وأيضاً من أجل المطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة تجنب حدوث نزاع مسلح [١٧]. ولقد أودعت لدى المجلس معاهدات قناة بنما، كي تتمكّن الأمم المتحدة من كفالة الامتثال لها على نحو حازم. ومن المطلوب، في نهاية المطاف، من المجتمع الدولي، ومن مجلس الأمن بصورة محددة، أن يدينا إجراء الولايات المتحدة، وأن يدعوا إلى انسحاب القوات الغازية من أرض بنما على الفور. ومن الحري بالولايات المتحدة ألّا تستخدم حقها في الاعتراض [١٨].

وأعرب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن قلق بلده إزاء غزو بنما من جانب الولايات المتحدة. واحتج بأن هذا الغزو يمثل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهو خليق بإدانة المجتمع الدولي. وقال إنه يرفض محاولات الولايات المتحدة تبرير إجرائها من خلال التذرّع بالمادة ٥١ من الميثاق، وزعمها بأن بنما تهدد مصالحها الوطنية. وأشار إلى أن مسيرة الأحداث التي ترتبت على سياسة الولايات المتحدة قد عُرضت على المجلس في العديد من المناسبات، ومن المؤسف أن المجلس لم يتخذ الخطوات اللازمة لمنع الحالة التي يناقشها اليوم. وأوضح أن الاتحاد السوفياتي يرى أن مبدأي عدم التدخل وعدم استخدام القوة لا يجوز لهما أن يكونا مجالاً لأية استثناءات وهما جديران بالاحترام من قبل، ومن أجل، الجميع. وذكر أن من رأيه أنه، مهما كان الموقف المتخذ من جانب حكومة الجنرال نورييغا، فإن إدخال قوات أجنبية في إقليم بلد ذي سيادة لا يمكن قبوله. فالخيار في هذا الشأن يمكن، بل ويجب، أن يكون على يد الشعب البنمي وحده، دون أي تدخل خارجي. ومن رأي الاتحاد السوفياتي أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تقوم فوراً بوقف تدخلها المسلح في بنما وسحب قواتها أيضاً. وينبغي لأية مشاكل في مجال العلاقات بين الولايات المتحدة وبنما أن تُحل بالوسائل السلمية من خلال التفاوض [١٩].

---

[١٣] S/21034.

[١٤] S/21035.

[١٥] للاطلاع على أحكام المادة ٥١، انظر الفصل التاسع.

[١٦] قُدم طلبان متعارضان لتمثيل بنما، وقد سُحب هذان الطلبان في نهاية الأمر، انظر: S/PV.2902، الصفحات ٣ – ٥. وانظر أدناه أيضاً.

[١٧] انظر البند السابق في هذا الفصل، والوارد تحت عنوان ”رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبنما لدى الأمم المتحدة“.

[١٨] S/PV.2899، الصفحات ٣ – ١٧.

[١٩] المرجع نفسه، الصفحات ١٧ – ٢١.

وأدان ممثل الصين كذلك إجراء الولايات المتحدة العدواني واستخدامها للقوة ضد بنما، وهي دولة ذات سيادة. وذكر أن غزو بنما لا يشكّل مجرد انتهاك لأغراض ومبادئ الميثاق، التي تهيب بالدول أن تفض نزاعاتها بالوسائل السلمية دون اللجوء إلى القوة، بل إنه يتعارض مع تحسين الأحوال الدولية. وأوضح أن إجراء الولايات المتحدة من شأنه أن يفاقم فقط من التوترات في المنطقة، وأن يفضي إلى آثار سلبية خطيرة بالنسبة للسلام والاستقرار في العالم. وكرر القول بأن الصين تعترض على التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى تحت ستار أي عذر كان، ولا سيما إذا كان هذا التدخل بالوسائل العسكرية. وطالب الولايات المتحدة بوقف عملها العدواني، وسحب قواتها الغازية من بنما، وعقد محادثات مع هذا البلد، والسعي إلى حل نزاعاتها بالوسائل السلمية [٢٠].

وشدّد ممثل فرنسا على ما تتسم به الحالة في بنما من خطورة قصوى. وقال إن الولايات المتحدة قد تدخلت مباشرة في الأزمة القائمة، وذلك في أعقاب ما حدث من توقف في العملية الديمقراطية ببنما، إلى جانب تلك الوقائع الفاجعة التي جرت في الأيام القليلة الماضية ووفاة ضابط أمريكي. وهذه الحالة قد برّرت إجراء مناقشة من قبل مجلس الأمن، فثمة عدوان خارجي قد وقع، وهو لا يزال قائماً. ومن رأي فرنسا أن اللجوء إلى القوة يبعث دائماً على الاستياء، ولا يمكن أن يُوافق عليه في حد ذاته، مهما كانت الأسباب. والحالة الراهنة ترجع، بشكل كبير، إلى سلسلة الأحداث المؤسفة التي جرت، في أعقاب إلغاء انتخابات ٧ أيار/مايو ضد رغبة الشعب. وفرنسا قد أيدت قرارات منظمة الدول الأمريكية، وما بذلته هذه المنظمة من جهود للوساطة ترمي إلى كفالة استئناف الحوار فيما بين الطوائف البنمية، وهي تشعر بالأسف لعدم نجاح هذه الجهود. ومن الحري بمجلس الأمن أن يضطلع بالمبادرات اللازمة التي قد تفضي إلى إعادة الأحوال الطبيعية. ومن المقترح أن يصدر رئيس المجلس إعلاناً أو بياناً للإعراب عن قلق المجلس بشأن الأحداث الدائرة في بنما وبواعثها، مع التشديد على حق شعب هذا البلد في الإعراب عن آرائه بطريقة مستقلة بشأن من يريدهم من الزعماء، وتوجيه نداء للعودة إلى السلام والديمقراطية في بنما [٢١].

ورحّب ممثل المملكة المتحدة بإرساء حكومة ديمقراطية في بنما. وأشار إلى أن المجتمع الدولي قام بالإجماع تقريباً، في وقت سابق من هذا العام، بإدانة ما قررته السلطات البنمية برئاسة الجنرال نورييغا من اعتبار انتخابات ٧ أيار/مايو لاغية وباطلة، وهي انتخابات كانت قد أفضت إلى انتصار تحالف المعارضة على نحو ساحق. وقال إن المملكة المتحدة قد طالبت الجنرال نورييغا مراراً باحترام إرادة شعب بنما وبالتنازل عن السلطة، كما أنها قد أيدت الجهود المبذولة في هذا الشأن من قبل منظمة الدول الأمريكية. ومن المؤسف أن كل محاولة لتهيئة نتيجة سلمية للانتخابات قد باءت بالفشل. ومن رأي المملكة المتحدة أن اللجوء، إلى القوة كان الملاذ الأخير، وذلك في إطار معارضة نظام قد لجأ هو نفسه إلى استخدام القوة لتخريب العملية الديمقراطية. ومن المؤكد أن حكومة المملكة المتحدة تؤيد تماماً ما اتخذته الولايات المتحدة من إجراء، فهو إجراء مضطلع به بموافقة ومساندة الزعماء البنميين الذين سبق انتخابهم في شهر أيار/مايو. وليس من شأن إقامة حكومة شرعية ومنتخبة ديمقراطياً في بنما إلا أن تفيد هذا البلد نفسه، فضلاً عن إفادتها للسلام والأمن الدوليين في المنطقة. ومن رأي المملكة المتحدة أنه يجب على المجلس أن يبذل قصاراه من أجل تحقيق التقدم في هذا المنحى. ومن المؤسف أن تحدث خسائر في الأرواح من جرّاء عملية الولايات المتحدة، ومع هذا، فإن جنود الولايات المتحدة كانوا عرضة للاعتداءات والتهديدات. ومن الجدير بالترحيب ما أكدته الولايات المتحدة، في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلها [٢٢]، من أن قواتها لن تستخدم سوى أدنى حد من القوة اللازمة، مع اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقليل احتمالات تعرض المدنيين لأضرار ما أو لخسائر في الأرواح [٢٣].

وأعلن ممثل كندا أن التدخل بالقوة من جانب عضو من أعضاء الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية لأي دولة يتعارض مع الميثاق نصاً وروحاً. ومن ثم، فإن حكومة كندا تأسف لقيام الولايات المتحدة باستخدام القوة في بنما. ومن الجدير بالذكر، مع هذا، أن المادة ٥١ من الميثاق تسلّم بوجود استثناء أساسي من خطر استخدام القوة، وتؤكد ذلك الحق الأصيل في الدفاع عن النفس، وهو حق منوط بالدول الأعضاء. وفي الوقت الذي يشكّل فيه التدخل بالقوة سابقة خطيرة، فإن كندا ترى على نحو حازم أنه ينبغي، قبل إدانة الولايات المتحدة في هذه الحالة، أن يقوم مجلس الأمن ببحث جميع الظروف الراهنة لتحديد ما إذا كانت هناك أسباب ملزمة تبرر استخدام القوة. ومن رأي حكومة كندا أن هذه الأسباب الملزِمة قائمة بالفعل، فالولايات المتحدة قد اتجهت نحو القوة كملجأ أخير، وهي لم تفعل ذلك إلّا بعد إخفاق محاولات متعددة لحسم الوضع القائم بالوسائل السلمية. وتجدر الإشارة، أن القيم الديمقراطية قد تعرضت في بنما لخيانة منهجية ومنتظمة طوال سنتين. وتلك الأحداث من قبيل تصريح الجنرال نورييغا بأن بنما ''في حالة حرب'' مع الولايات المتحدة، إلى جانب ما جرى من تحرّش بالمواطنين الأمريكيين، لم تتح للولايات المتحدة سوى خيارات قليلة. والجهود التي بُذلت من قبل منظمة الدول الأمريكية أو فرادى البلدان المجاورة لم تلق نجاحاً للأسف. وعلاوة على هذا، فإن ممثل الولايات المتحدة قد أكد في رسالته، التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن [٢٤]، أن بلده قد تصرف بعد التشاور مع زعماء بنما المنتخبين ديمقراطياً، الذين أيدوا ما يضطلع به من إجراءات. ومن المؤكد، في نهاية المطاف، أن حكومة كندا ترى أن ثمة ما يبرر تصرف الولايات المتحدة على هذا النحو. وهي تتطلع إلى تعزيز الديمقراطية، وتهيئة مستقبل سلمي مستقر لشعب بنما [٢٥].

وصرح ممثل الولايات المتحدة بأن قوات بلده قد قامت، من منطلق عملها وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق، بممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي، وذلك باتخاذ إجراء في بنما في سياق الرد على اعتداءات مسلحة من جانب قوات تخضع لتوجيه الجنرال نورييغا. وكان هدف هذا الأجراء متمثلاً في حماية أرواح أمريكية والذود عن سلامة معاهدات قناة بنما. وطوال عامين اثنين تقريباً، كانت الولايات المتحدة وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحاول، دون جدوى، حل الأزمة القائمة في بنما بالوسائل السلمية. والسبب الأساسي لتلك الأزمة القائمة في بنما ما فتئ متمثلاً في ذلك الصراع الدائر بين الجنرال نورييغا وزمرته الطاغية، من ناحية،

[٢٠] المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و٢٢.

[٢١] المرجع نفسه، الصفحات ٢٢ - ٢٥.

[٢٢] A/21035.

[٢٣] S/PV.2899، الصفحتان ٢٦ و٢٧.

[٢٤] S/21035.

[٢٥] S/PV.2899، الصفحات ٢٧ - ٣٠.

وشعب بنما، من ناحية أخرى، وكان ثمة تعويق متكرر لرغبة شعب بنما، التي أعرب عنها في انتخابات حرة. وبفضل إجراءات الولايات المتحدة، يلاحظ أن الوضع ذي الصلة قد انقلب، فزعماء بنما المنتخبون انتخاباً حراً قد تولوا قيادة بلدهم على نحو مشروع. وقد استُشير هؤلاء الزعماء في وقت سابق، حيث وافقوا على الخطوات الأمريكية. وفي سياق الإشارة إلى ما قاله رئيس الولايات المتحدة في ذلك الصباح، يراعى أنه كان ثمة تسارع في الإجراءات العسكرية للحكومة الأمريكية من جرّاء ما قام به الجنرال نورييغا مؤخراً في إعلان حالة الحرب على الولايات المتحدة، وتهديده لحياة الأمريكيين في بنما والاعتداء عليهم بالفعل، مما شكّل خطراً وشيكاً بالنسبة لمواطني الولايات المتحدة الـ ٣٥ ٠٠٠ الذين يعيشون في بنما. وقد طلب إلى القوات المسلحة أن تضطلع بحماية الأرواح، وأن تعمل على تقديم الجنرال نورييغا لساحة العدالة في الولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر، أن العالم بأسره، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية، قد شجب انتهاك حقوق الإنسان في أعقاب إلغاء انتخابات بنما والتصدّي بوحشية لمعارضي نظام الجنرال نورييغا. والتزام الولايات المتحدة بسيادة بنما لم يكن موضع خلاف على الإطلاق. وثمة قضية أخرى تتعلق بالمناقشة بشأن بنما، وهي قضية الاتجار بالمخدرات. والأنشطة من هذا القبيل تهدد بقاء البلدان الديمقراطية، فالبلدان التي توفر ملاذاً آمناً ومساندة داعمة للعصابات الدولية للاتجار بالمخدرات تهدد السلام والأمن بكل تأكيد، وذلك كما لو كانت تستخدم قواتها العسكرية التقليدية في مهاجمة المجتمعات الديمقراطية. والجنرال نورييغا لا يستطيع أن يتذرّع بسيادة بنما في نفس الوقت الذي تقوم فيه عصابات المخدرات المخالفة له بالتدخل على صعيد نصف الكرة الغربي بأسره. وهذا يشكّل عدواناً ضد الجميع، وثمة إنهاء لهذا التدخل في الوقت الراهن. ومن حق الولايات المتحدة – ومن واجبها أيضاً، أن تحمي قناة بنما وأن تذود عنها في إطار المادة ٤ من معاهدة قناة بنما. وكان ثمة تهديد لحياة الأمريكيين والبنميين ولعمليات القناة كذلك من جرّاء قيام نظام نورييغا بمضايقة وتخويف الموظفين الأمريكيين والبنميين العاملين بلجنة قناة بنما، إلى جانب قوات الولايات المتحدة.

ومن الملاحظ أن الفصل الثامن من الميثاق يطالب الدول الأعضاء ببذل كل جهد ممكن من أجل تطبيق الاتفاقات الإقليمية لإنهاء المشاكل القائمة على الصعيد الإقليمي. وصيغة المادة ٥٢ كانت لافتة للانتباه، حيث إنها قد استخدمت الكلمة الإنكليزية "shall" في هذا السياق. وهي لا تترك مجالاً للشك في أن أطراف الاتفاقات الإقليمية ملزمون بإحالة النزاعات الإقليمية إلى المنظمات الإقليمية، وأن مجلس الأمن عليه أن يشجع الالتجاء إلى الترتيبات الإقليمية. وفي الحالة قيد النظر، يراعى أن منظمة الدول الأمريكية تشارك حالياً في هذا الجهد. وإلى جانب العواقب القانونية المترتبة على استخدام كلمة "shall" في الفصل الثامن، فإن الفطرة السليمة تقضي باللجوء إلى منظمة إقليمية في حالة وجود هذه المنظمة مع ظهور مشكلة إقليمية، وعلى الرغم من أن هذا لا يستدعي تدخل الأمم المتحدة، ولا يحول دون تدخلها، فإن ثمة احتمالاً كبيراً لحدوث ازدواج تبديدي. ومع ذلك، فإن احتمال التوصل إلى نتائج متباينة يعد أخطر من هذا بكثير. وثمة أهمية لمساهمة المنظمات الدولية في حل المشاكل، لا في زيادة تعقيدها. وفي نهاية المطاف، يراعى أن الولايات المتحدة قد لجأت إلى الإجراء العسكري في سياق المادة ٥١ باعتباره يشكّل حلاً أخيراً، وذلك في إطار من التشاور مع زعماء بنما المنتخبين ديمقراطياً وبموافقة منهم، وبأسلوب يرمي إلى تقليل الخسائر في الأرواح والحد من الأضرار. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة تنوي سحب قواتها من بنما بأسرع ما يمكن [٢٦].

وفي الجلسة ٢٩٠٠ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، واصل المجلس نظره في هذا البند. وقال ممثل يوغوسلافيا، الذي تحدث أيضاً بصفته رئيس المكتب التنسيقي لبلدان عدم الانحياز لدى الأمم المتحدة، أن بلدان عدم الانحياز تعتبر دائماً أن أي تدخل أجنبي – وخاصة التدخل العسكري – غير مقبول، تحت أية ذريعة من الذرائع، فهو يشكّل انتهاكاً جسيماً للسيادة. ومن ثم، فإن هذه البلدان تعترض بحزم على العمل الذي قامت به قوات الولايات المتحدة في بنما غير المنحازة، فهذا العمل يمثل خرقاً لاستقلال البلد وسيادته وسلامته الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التدخل قد جاء في وقت تسعى فيه بلدان المنطقة إلى إيجاد حل سلمي للمشاكل القائمة في أمريكا الوسطى. ومن شأن تصرف الولايات المتحدة ألّا يضر باستقرار المنطقة فحسب، بل إنه سيؤثر بصورة خطيرة على الجو الإيجابي السائد في العلاقات الدولية. ومن الملاحظ أن بلدان عدم الانحياز قد قامت مؤخراً، في مؤتمر قمتها التاسع الذي عُقد ببلغراد، بإعادة تأكيد حق شعب بنما غير القابل للتصرف في أن يقرر بحرية نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون أي ضغط خارجي أو تدخل من أي نوع. وقد تأكد هذا مجدداً في بيان صادر عن المكتب التنسيقي في اليوم السابق. وليس بوسع المرء إلا أن يعيد تأكيد معارضة بلدان عدم الانحياز بشكل قوي للتدخل العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية لبنما. واستخدام القوة وانتهاك استقلال بنما وسلامتها الإقليمية ليس من شأنهما أن يفضا النزاع بين الولايات المتحدة وذلك البلد. وعلاوة على هذا، فإن بلدان عدم الانحياز تعتريها شكوك كثيرة بشأن إمكانية تعزيز الديمقراطية بالوسائل العسكرية الأجنبية. ومهما كانت الآراء فيما يتعلق بنظام الجنرال نورييغا، فإن شعب بنما هو الذي يحق له أن يقرر نوع الحكم أو التطور الداخلي الأكثر ملاءمة لبلده. وبالتالي، فإن بلدان عدم الانحياز تعتقد على نحو راسخ أن الطريق الوحيد لفض الوضع الراهن يتمثل في القيام بالحوار والتفاوض في سياق إقليمي أوسع نطاقاً. والمكتب التنسيقي قد طالب الولايات المتحدة بوقف عملياتها العسكرية فوراً وسحب قواتها. ويرى المكتب أن استمرار العمليات الحربية من شأنه أن يزيد من مفاقمة التوترات في المنطقة، وأن يأتي بعواقب خطيرة بالنسبة للاستقرار الإقليمي وللجهود الجارية من أجل استعادة السلام والأمن في أمريكا الوسطى [٢٧].

وتحدث ممثلو نيبال وإثيوبيا والجزائر وماليزيا على نفس المنوال. وأكدوا أن تدخل الولايات المتحدة العسكري قد أتى بسابقة تبعث على الانزعاج، وهي سابقة محفوفة بتهديد محتمل لأمن الدول الصغيرة، وذلك من خلال ما يُعتبر تفسيراً خاطئاً لأحكام الميثاق. والشواغل ذات الصلة تصبح أكثر حدة في ظل الظروف القائمة، فالعمل قيد النظر يشمل دولة كبرى وعضواً دائماً بمجلس الأمن، أي أنه يشمل دولة تتحمل مسؤولية خاصة بشأن السلام والأمن الدوليين [٢٨].

وقال ممثل فنلندا إنه يُسلّم بالحق في الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي. ومع هذا، فإن التدخل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة في

[٢٦] المرجع نفسه، الصفحات ٣١ – ٣٧.

[٢٧] S/PV.2900، الصفحات ٥ – ٧.

[٢٨] المرجع نفسه، الصفحات ٨ – ١٠ (نيبال)؛ والصفحات ١١ – ١٣ (إثيوبيا)؛ والصفحات ١٧ – ٢٠ (الجزائر)؛ والصفحتان ٢٢ و٢٣ (ماليزيا).

بنما، والذي سبب خسائر جسيمة في الأرواح، كان بمثابة رد غير متناسب مع الأحداث الأخيرة التي وقعت بذلك البلد، مهما استحقت تلك الأحداث من شجب. ومن المأمول فيه أن يتمكن مجلس الأمن من الإعراب عن بالغ قلقه إزاء ما دار ببنما من وقائع، وأن يطالب فوراً بوقف إطلاق النار وسحب قوات الولايات المتحدة الموجودة بصورة غير شرعية بالبلد في إطار الاتفاقات القائمة. وثمة أمل أيضاً في أن يتمكّن المجلس من تأكيد حق الشعب البنمي في أن ينتخب بحرية سلطاته المشروعة [٢٩].

واستشهد ممثل البرازيل بما ورد في بيان سبق صدوره من قبل حكومته بشأن تدخل الولايات المتحدة العسكري في بنما. وقال إن عقد اجتماع لمنظمة الدول الأمريكية فيما يتصل بهذا الموضوع لا يزال قائماً، ووجّه نداء بتهيئة حل سلمي وعاجل لهذه الأزمة، وذلك بناءً على احترام مبدأي تقرير المصير وعدم التدخل [٣٠].

وقال ممثل كوبا إنه يدين إجراء الولايات المتحدة بوصفه يشكّل اعتداءً مسلحاً ضد شعب بنما، وهو إجراء يتعارض مع المبادئ والقواعد الدولية، وليس له أي مبرر. واستشهد على سبيل المثال بما ورد في رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وموجهة من رئيس كوبا إلى الأمين العام، حيث شجب الرئيس ما تحاوله الولايات المتحدة من الظهور بمظهر البلد الذي كان ضحية للاعتداء، مع تبرير أعمالها من خلال التذرع بالمادة ٥١ من الميثاق. وأوضح أن نقطة الخلاف ببنما، في الواقع، هي أن الولايات المتحدة تحاول تجنب التزاماتها الواردة في معاهدات قناة بنما، وعدم تسليم السلطة على القناة إلى حكومة بنما الشرعية. ومن المطلوب من المجتمع الدولي أن يساند شعب بنما في مناصرته لحقه السيادي في أن يبت في مصيره وأن يدافع عن نفسه بكافة الوسائل ضد العدوان. ومن الحري بالمجلس أن يدين هذا الغزو، وأن يطالب بانسحاب قوات الولايات المتحدة التي غزت بنما، وأن يشجب قيام الولايات المتحدة بتأسيس حكومة عميلة بالقوة [٣١].

وقال ممثل بيرو إنه يدين غزو بنما من قبل قوات الولايات المتحدة العسكرية، بوصف ذلك انتهاكاً صارخاً لسيادة بنما ومبدأ عدم التدخل المكرّس في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية كذلك. وشدّد، مع هذا، على أن إدانة حكومة بيرو لهذا الغزو لا يجوز أن يُنظر إليها باعتبارها تأييداً لنظام الجنرال نورييغا الديكتاتوري، الذي جرى شجبه مراراً من قبلها. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن بيرو قد قامت، في منظمة الدول الأمريكية وسائر المحافل المتعددة الأطراف، بالشروع في إجراءات ترمي إلى تأمين الإرادة السياسية لشعب بنما. واختتم كلامه بلفت النظر إلى بيان صادر في اليوم السابق من جانب حكومته بشأن رد هذه الحكومة على الغزو، وقد عُمّم هذا البيان على أعضاء المجلس [٣٢].

وقال ممثل الجماهيرية العربية الليبية إن المجلس يواجه مرة أخرى مشكلة وقوع عدوان وتدخل من قبل أحد أعضائه الدائمين ضد دولة عضو صغيرة. وأوضح أنه يرفض ما تحاوله الولايات المتحدة من تبرير تدخلها من خلال الاستشهاد بالمادة ٥١ من الميثاق، باعتبار ذلك ذريعة قانونية زائفة، فليس من الجائز أن يكون هناك تبرير لأعمال عدوان وتدخّل من هذا القبيل. وصرح بأن البلدان الصغيرة التي تفتقر إلى الوسائل اللازمة للدفاع عن نفسها، والتي كانت تعتقد أنها محمية بموجب الميثاق، قد أصبحت اليوم تفقد ثقتها في نظام الأمن الدولي وفي الميثاق، فالقانون يتعرض للتفسير بشكل يساند القوي ويبيح انتهاك الصغير والضعيف. وحث المجلس على اتخاذ قرار لا غموض فيه يتضمن شجب العدوان، والمطالبة بانسحاب القوات القائمة به. وبيّن أنه يطالب بذلك، لا لأن الجماهيرية العربية الليبية تؤيد الجنرال نورييغا أو حكمه، بل للدفاع عن المبادئ ذات الشأن، بما في ذلك حق الشعوب في تقرير المصير [٣٣].

وأكد ممثل السلفادور أن حكومته تؤيد حق شعب بنما السيادي في اختيار زعمائه في إطار من الحرية والديمقراطية، وهذا حق قد حُرم منه هذا الشعب على يد الجنرال نورييغا، الذي قام بالقوة بمنع الحكومة المنتخبة مؤخراً من ممارسة ولايتها. وأعلن أن السلفادور تناصر أيضاً مسألة الاحترام الكامل لمبدأي تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. واختتم كلامه قائلاً إن بلده يساند على نحو حازم حكومة بنما الشرعية، التي يرأسها السيد غيليرمو إندارا، الذي سبق انتخابه كرئيس دستوري لبنما أثناء انتخابات ٧ أيار/مايو ١٩٨٩ [٣٤].

وفي الجلسة ٢٩٠١ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، قال الرئيس (كولومبيا) إنه، بناءً على مشاورات سابقة فيما بين أعضاء المجلس، يبدو أن الأعضاء يرغبون في دعوة ممثل بنما إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت. واستناداً إلى طلب ممثل الولايات المتحدة، طُرح هذا الاقتراح للتصويت، حيث اعتُمد بأغلبية ١٤ صوتاً ضد لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت [٣٥]. وفي نفس الجلسة، وبعد أن أعلن الرئيس أنه قد تلقّى طلبين للمشاركة باسم بنما، قرّر المجلس، بدون تصويت، أن يطالب الأمين العام بإعداد تقرير عن وثائق التفويض بموجب المادتين ١٤ و١٥ من نظامه الداخلي المؤقت [٣٦]. وفي الجلسة ٢٩٠٢ المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، قام المجلس، بناءً على مشاورات سابقة له، بالإحاطة علماً بتقرير الأمين العام بشأن وثائق التفويض [٣٧]. وبعد ذلك، أبلغ الرئيس المجلس بأن طلبي المشاركة المتعارضين قد تم سحبهما.

---

[٢٩] المرجع نفسه، الصفحات ١٤ – ١٦.

[٣٠] المرجع نفسه، الصفحة ٢١، مع ذكر ما جاء في الوثيقة S/21036، المرفق.

[٣١] المرجع نفسه، الصفحات ٢٣ – ٣٣، مع ذكر ما جاء في الوثيقة S/21038، المرفق.

[٣٢] المرجع نفسه، الصفحات ٣٤ – ٣٧، مع ذكر ما جاء في الوثيقة S/21044، المرفق.

[٣٣] المرجع نفسه، الصفحات ٣٨ – ٤٦.

[٣٤] المرجع نفسه، الصفحتان ٤٦ و٤٧.

[٣٥] للاطلاع على التصويت والمناقشة بشأن الاقتراح الذي يتضمن دعوة بنما إلى المشاركة في المناقشة، انظر: S/PV.2901، الصفحات ٢ – ٦؛ وانظر أيضاً: الفصل الثالث، الحالة ١.

[٣٦] المرجع نفسه، الصفحة ٧. وبشأن قضية وثائق التفويض، انظر أيضاً: الفصل الأول، الحالة ٨.

[٣٧] المرجع نفسه.

وفي الجلسة ٢٩٠٢، لفت الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من إثيوبيا والجزائر والسنغال وكولومبيا وماليزيا ونيبال ويوغوسلافيا [٣٨]، وإلى وثائق عديدة أخرى أيضاً [٣٩].

وقد جاء في ديباجة مشروع القرار هذا أن المجلس يؤكد من جديد، في جملة أمور، حق بنما السيادي وغير القابل للتصرف في أن تقرر بحرية نظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وأن تقيم علاقاتها الدولية دون أي تدخل أجنبي؛ وأنه يذكّر بأن جميع الدول الأعضاء ملزمة، طبقاً للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو باستعمالها ضد أي دولة. وفي منطوق مشروع القرار: (١) يشجب المجلس بقوة التدخل العسكري في بنما باعتباره انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي؛ (٢) ويطالب بوقف تدخل القوات المسلحة للولايات المتحدة وبانسحابها من بنما فوراً؛ (٣) ويطلب من جميع الدول احترام سيادة بنما واستقلالها وسلامتها الإقليمية؛ (٤) ويطلب إلى الأمين العام أن يرصد التطورات في بنما وأن يقدم تقريراً إلى المجلس في غضون ٢٤ ساعة من اعتماد هذا القرار.

وفي نفس الجلسة، أكد ممثل الولايات المتحدة أنه لا يدّعي حقاً باسم الولايات المتحدة في التدخل لصالح الديمقراطية حيث لا يوجد ترحيب ما ببلده. وأوضح أن بلده قد تصرف في بنما لأسباب مشروعة تتعلق بالدفاع عن النفس، وكذلك لحماية سلامة معاهدات قناة بنما. وبيّن أن أفعال بلده متمشية مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ٢١ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية، وأحكام معاهدات قناة بنما. وطلب إلى الأعضاء أن يقوموا، قبل البت بشأن إجراءات الولايات المتحدة، بالتوقف والتفكير وعدم نسيان أن هذه الإجراءات كانت موضع ترحيب من قِبل حكومة بنما المنتخبة ديمقراطياً، وأيضاً من قبل شعب بنما نفسه بصورة شاملة. وذكر أن الجنرال نورييغا لم يعلن الحرب رسمياً على الولايات المتحدة إلا منذ أيام قلائل، ومع هذا، فإنه قد اضطلع بالفعل بذلك منذ وقت طويل. ومن خلال أنشطة الاتجار بالمخدرات، يلاحظ أن الجنرال نورييغا وعصابته قد ارتكبوا جريمة التدخل في الولايات المتحدة والاعتداء عليها. وخلال السنوات الثماني الماضية، كانت حكومة الولايات المتحدة تعرب عن استعدادها للعمل من خلال الأمم المتحدة لإعادة تنشيط منظمة الدول الأمريكية، إلى جانب العمل أيضاً مع المنظمات ذات الصلة في محاولة منها للقيام، بشكل جماعي، بتناول ذلك التحدي الذي يواجه الديمقراطية، والذي يتمثل في الجنرال نورييغا. ومع ذلك، فإن منظمة الدول الأمريكية قد عجزت تماماً عن إتيان أي شيء بشأن إلغاء الجنرال نورييغا للانتخابات البنمية أو بشأن كفالة انتقال سلمي إلى الديمقراطية في بنما. وعندما أعلن الجنرال نورييغا حالة الحرب ضد الولايات المتحدة، وشرع في تنفيذ ذلك، لم يعد هناك مفر من التعامل معه بشكل مباشر. ومن المؤكد أن استخدام القوة في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق يشكّل حقاً متاحاً وممنوحاً لجميع الدول، في سياق الميثاق، ولا يجوز حذفه منه. واستخدام القوة، بشكل يتعارض مع الميثاق، أمر غير مقبول، كما أنه مخالف للقانون الدولي. ورغم ذلك، فإن الميثاق ينص على نحو صائب في تلك الحالات التي تفشل فيها جميع المحاولات الأخرى، على أن الدول من حقها أن تدافع عن نفسها إذا ما استُخدمت القوة ضدها، وضد مواطنيها بصفة خاصة. وفي ضوء تساؤل البعض عن مدى تناسب رد الولايات المتحدة على الأعمال العسكرية للجنرال نورييغا، يلاحظ أن الحفاظ على قناة بنما ومعاهداتها ووجود ٠٠٠ ٣٥ من الأمريكيين وتحمّل الولايات المتحدة لمسؤوليات خاصة بموجب معاهدات القناة قد أفضت إلى ظهور مجموعة استثنائية صعبة من المشاكل، مما ينبغي مراعاته عند البت في مدى التناسب. وإجراءات الولايات المتحدة في بنما قد حظيت بالموافقة والاستحسان من جانب حكومة بنما المنتخبة ديمقراطياً، فضلاً عن الأغلبية الساحقة للشعب البنمي. ومن الواجب على المجلس أن يقوم الآن بالترحيب باستعادة الديمقراطية في بنما، كما فعلت الولايات المتحدة، التي ستبذل قصاراها لتشجيع تلك الديمقراطية، وذلك بوسائل تتضمن انسحاب قواتها لدى إنجاز مهمتها. والولايات المتحدة ستصوّت ضد مشروع القرار في ضوء كافة هذه الأسباب [٤٠].

وقام رئيس المجلس، بوصفه ممثل كولومبيا، بالتشديد على أنه لا يوجد أي حافز – أو حتى حافز مؤقت – لإخضاع دولة ما للاحتلال العسكري أو لسائر أشكال القوة من جانب دولة أخرى. وأي حل للأزمة البنمية يتطلب مراعاة حق شعب بنما في تقرير المصير. وكولومبيا سوف تواصل تعزيز المبادرات المفضية إلى استعادة الديمقراطية في هذا البلد. وهي من الدول المقدمة لمشروع القرار، وبالتالي فإنها تحث على اعتماده [٤١].

وبعد ذلك، طرح الرئيس مشروع القرار للتصويت. وقد حظي بعشرة أصوات مؤيدة، وأربعة أصوات معارضة (فرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، مع امتناع دولة واحدة (فنلندا) عن التصويت، ولم يعتمد مشروع القرار هذا من جرّاء التصويت السلبي لثلاثة من الأعضاء الدائمين بالمجلس.

وفي سياق شرح التصويت بعد التصويت، قال ممثل فنلندا إنه قد امتنع عن الإدلاء بصوته لأن صياغة مشروع القرار لم تكن مقاربة على نحو كاف لرأي حكومته. وعلى الرغم من أن فنلندا توافق على جزء كبير من النص، وخاصة فيما يتصل بالمطالبة بالانسحاب، فإنها كانت ترغب في أن تتضمن الديباجة إشارة أكثر تحديداً لحق الشعب البنمي في إنشاء نظام ديمقراطي شرعي واحترام حقوق الإنسان، وكذلك في أن تشمل الفقرة الثانية من المنطوق تفرقة واضحة بين القوات المستخدمة في التدخل والقوات الأخرى [٤٢].

وبيّن ممثل فرنسا أن وفده قد صوّت ضد مشروع القرار، لأنه غير متوازن، كما أنه عرضة للتفسير بأنه يتضمن تأييداً لنظام حكم سبق لفرنسا أن أعلنت عدم مشروعيته. والنص ذو الصلة قد شجب على نحو قاطع تدخل الولايات المتحدة في بنما، ولكنه لم يتعرض لذكر ما اكتنفه من ظروف أو لتلك الأحداث الخطيرة التي سبقته، والتي أفضت إلى حد كبير إلى الوضع الراهن. ومن شأن النص المتوازن أن يتضمن، في منطوقه، فقرة أساسية تعرب عن الأسف إزاء مقاطعة تلك العملية التي أفضت إلى قيام الشعب البنمي بإبداء

[٣٨] S/21048.

[٣٩] رسائل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي كوبا (S/21038)؛ والاتحاد السوفياتي (S/21041)؛ والأرجنتين (S/21042)؛ وكوبا (S/21043)؛ وبيرو (S/21044)؛ والمكسيك (S/21045)؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة (S/21049).

[٤٠] S/PV.2902، الصفحات ٧ – ١٦.

[٤١] المرجع نفسه، الصفحات ١٦ – ٢٠.

[٤٢] المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

رأيه بحرية وباختيار زعمائه بصورة ديمقراطية، مع المناداة بإرساء نظام شرعي منتخب ديمقراطياً [٤٣].

وأوضح ممثل المملكة المتحدة أيضاً أن وفده قد أدلى كذلك بصوت سلبي من جرّاء الطابع غير المتوازن لمشروع القرار. وهذا المشروع قد جاء خلواً من الترحيب بإقامة حكومة شرعية منتخبة ديمقراطياً في بنما؛ كما أنه لم يتناول ما يتسم به نظام الجنرال نورييغا من طابع غير شرعي واستبدادي، فهو نظام قد فرض نفسه على الشعب البنمي عدة شهور، في إطار عدم الاهتمام بحق هذا الشعب في تقرير المصير وفي الاضطلاع بعملية انتخابية مشروعة في هذا البلد؛ وهو لم يتعرض لذكر ذلك التاريخ الطويل من العنف والتهديد الذي قام به نظام نورييغا ضد موظفي الولايات المتحدة في بنما، وضد شعبه أيضاً؛ كما أنه لم يسلّم بأن الولايات المتحدة لم تستخدم القوة إلا كملجأ أخير وبعد جهود دبلوماسية مديدة [٤٤].

وصرح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، من ناحية أخرى، بأن وفده قد صوت لصالح مشروع القرار المقدم من أعضاء المجلس المنتمين لحركة بلدان عدم الانحياز، وذلك لأسباب عديدة: إعادة تأكيد حق بنما في القيام بحرية بتحديد نظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتطوير علاقاتها الدولية دون تدخل أجنبي؛ وشجب مشروع القرار لأعمال الولايات المتحدة بوصفها ''انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولاستقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية''؛ ومطالبة مشروع القرار بوقف التدخل فوراً وبانسحاب القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة من بنما. وأعرب عن أسفه إزاء ما قُدم من اعتراض ثلاثي، حيث إن ذلك قد أدى إلى تقويض تلك الجهود التي يبذلها المجلس من أجل وقف أفعال الولايات المتحدة التدخلية. ومن المأمول فيه أن يتولى مجلس الأمن، مع هذا، رصد الأحداث الدائرة في بنما، عن كثب، حتى يمكن الاضطلاع بوقف عاجل للتدخل، مع إجلاء قوات الولايات المتحدة عن بنما [٤٥].

جيم - رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

المقرر المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٠٥): رفض مشروع قرار

في رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٤٦] طلب ممثل نيكاراغوا عقد اجتماع لمجلس الأمن من أجل النظر في ''الاحتلال المؤقت بالقوة لمسكن سفير نيكاراغوا في بنما ... في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩'' و''اجتياح قوات دولة الاحتلال لمسكن دبلوماسيين نيكاراغويين ... في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩''، في أعقاب ''غزو'' جمهورية بنما على يد قوات الولايات المتحدة. وقالت الرسالة إن نيكاراغوا ترى أن ''الغزو والاحتلال الراهن لبنما'' من جانب قوات الولايات المتحدة لا يشكّلان مجرد انتهاك لمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، بل إنهما يشكّلان أيضاً تهديداً خطيراً للسلام والأمن في المنطقة.

وفي الجلسة ٢٩٠٥ المعقودة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، أدرج المجلس الرسالة المقدمة من ممثل نيكاراغوا في جدول أعماله، ونظر في المسألة في نفس الجلسة. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (كوت ديفوار) ممثل نيكاراغوا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت. ولفت الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من إثيوبيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار وكولومبيا وماليزيا واليمن الديمقراطية [٤٧].

وفي جزء مشروع القرار المتعلق بالديباجة، كان من شأن المجلس أن يقوم، في جملة أمور، بالإشارة إلى أن اتفاقية هافانا لعام ١٩٢٨ المتعلقة بالموظفين الدبلوماسيين تنص على ''حرمة أشخاص الموظفين الدبلوماسيين ومقارهم الخاصة والرسمية وممتلكاتهم''؛ والتأكيد من جديد على ضرورة التقيد بالالتزامات التي تتحملها الدول بموجب اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية وكذلك بموجب الصكوك القانونية الدولية الأخرى؛ والإحاطة علماً بالرسالتين الموجهتين من البعثة الدائمة للولايات المتحدة إلى رئيس المجلس واللتين تعربان عن الأسف لوقوع هذا الحادث، وتشيران إلى أن الولايات المتحدة قد اتخذت خطوات لمنع تكرار مثل هذه الأفعال. وفي جزء مشروع القرار المتعلق بالمنطوق، كان من شأن المجلس أن يقوم بما يلي: (١) إعلان أن الأحداث الخطيرة التي وقعت في مسكن سفير نيكاراغوا بينما تشكّل انتهاكاً للامتيازات والحصانات المعترف بها في القانون الدولي؛ (٢) الإعراب عن بالغ القلق لأي إجراء أو فعل يقيد الاتصال الحر ويمنع عمل البعثات الدبلوماسية في بنما، ودعوة من يعنيهم الأمر إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لتجنب تكرار مثل هذه الإجراءات أو الأفعال؛ (٣) المطالبة بالاحترام التام لقواعد القانون الدولي التي تكفل حصانة الموظفين الدبلوماسيين وحرمة مباني البعثات الدبلوماسية.

وفي نفس الجلسة، أوضح ممثل نيكاراغوا أن بلده قد طالب بعقد جلسة للمجلس من أجل شجب الولايات المتحدة إزاء اقتحامها لمسكن سفير نيكاراغوا لدى بنما بالقوة، وإزاء سلسلة أخرى من الأفعال التي تمثل انتهاكاً لاتفاقيتي فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، بشكل خاص، والقانون الدولي بشكل عام. وأعطي الكلمة بعد ذلك لسفير نيكاراغوا لدى بنما الذي عرض تقريراً مفصّلاً عن الحادثة، التي تضمنت قيام قوات الولايات المتحدة باقتحام مسكنه الدبلوماسي وتفتيشه ونهبه. وكذلك شجب سفير نيكاراغوا لدى بنما ما وقع من اعتداء مماثل في وقت لاحق على شقتي دبلوماسيين نيكاراغويين في بنما. وزعم أن هذا العمل الأخير يثبت أن الواقعة الأولى، وهي واقعة بالغة الخطورة، لم تكن مجرد حادثة من الحوادث، بل كانت جزءًا من خطة استفزازية محددة ضد نيكاراغوا بهدف زيادة التوتر بين البلدين ''من أجل تبرير الاضطلاع بتصعيد حربي ضد شعب نيكاراغوا'' [٤٨].

وقال ممثل نيكاراغوا، مستأنفاً الإدلاء ببيانه، أن الولايات المتحدة قد انتهكت اتفاقات دولية عديدة، ومنها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، واتفاقية هافانا بشأن الموظفين الدبلوماسيين لعام ١٩٢٨، واتفاقية عام ١٩٧٣ لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما فيهم الموظفون

---

[٤٣] المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و٢٢.

[٤٤] المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و٢٣.

[٤٥] المرجع نفسه، الصفحات ٢٣ - ٢٦.

[٤٦] S/21066.

[٤٧] S/21084.

[٤٨] S/PV.2905، الصفحات ٣ - ٩.

الدبلوماسيون والمعاقبة عليها. وصرح بأن الولايات المتحدة لم تحترم أيضاً حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في قضية ”الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية المضطلع بها في نيكاراغوا وضدها“، حيث تبين للمحكمة أن الولايات المتحدة قد هاجمت نيكاراغوا، انتهاكاً منها للقانون العرفي الدولي ومبادئ عدم التدخل، كما ارتأت المحكمة أن الولايات المتحدة يجب عليها أن تكف على الفور عن ارتكاب مثل هذه الأفعال التي قد تمثل انتهاكاً لالتزاماتها الدولية، وأن تمتنع عن إتيانها. وسلّم بأن الولايات المتحدة قد قدمت نوعاً من التفسيرات والضمانات بشأن الحادثة قيد النظر. وأبدى تشككه، مع هذا، في مدى موثوقيتها في ضوء الأحداث اللاحقة. وأعلن أن نيكاراغوا تطالب، بالتالي، بإجراء ما يلزم من تحقيق، إلى جانب فرض عقوبات مناسبة على المسؤولين عن تلك الاعتداءات.

وواصل كلامه قائلاً إن بلده قد تقدم إلى مجلس الأمن من جرّاء انشغاله بأن يكون تصرف الولايات المتحدة هذا بمثابة عمل استفزازي يرمي إلى إثارة رد مماثل، مما من شأنه أن يفضي إلى اندلاع أفعال أوسع نطاقاً ضد نيكاراغوا، وهذا يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. واحتج قائلاً إنه ما دامت قوات الاحتلال موجودة في بنما، فإن التهديد الكامن بارتكاب أفعال عدوانية أخرى، من قبيل ما هو معروض على مجلس الأمن اليوم، سيظل قائماً، وطالب مرة ثانية بانسحاب القوات الغازية على الفور. وصرح بأن من حق المجتمع الدولي، ومن واجبه أيضاً، أن يدعو الولايات المتحدة إلى أن تتصرف وفقاً للقانون ونظام العلاقات الدولية، كما أن الولايات المتحدة ملتزمة بدورها بالعمل وفقاً لمسؤولياتها الخطيرة بوصفها دولة عظمى وعضواً دائماً في مجلس الأمن. واختتم كلامه مشيراً إلى أنه عند تعرض الولايات المتحدة في عام ١٩٧٩ لاقتحام بعثتها الدبلوماسية في طهران، فإن وزير خارجيتها في ذلك الوقت قال أمام المجلس ”فلنتحرك معاً، بطريقة واضحة ومقنعة، لإثبات أن سيادة القانون لها معناها، وأن آلية السلام ذات أهمية عملية“. وذكر أن تلك الكلمات ملائمة في هذه المناسبة [٤٩].

وقال ممثل الولايات المتحدة إن القضية قيد النظر تتمثل في ادعاء بالقيام بعمل لا يتفق مع الامتيازات والحصانات الدبلوماسية، وقد جرى الاعتراف بما حدث على نحو كامل، كما كان هناك تناول تام له. وليس ثمة تهديد للسلام والأمن الدوليين يتطلب اجتماع المجلس أو حتى نظره في الأمر. والحادثة التي جرت لا تمثل تهديداً محتملاً للسلام والأمن. ولدى تناولها، يلاحظ أنه توجد بالفعل وسائل انتصاف واضحة: ففي الممارسة الدبلوماسية العادية، يقوم عميد السلك الدبلوماسي المحلي بالتوسط في الأمر إذا ما تعذر فض القضية على نحو ثنائي. وقد سبق إبلاغ مجلس الأمن، في جلسة غير رسمية، بأن الولايات المتحدة لم تكن تقصد أن تدخل عمداً إلى مسكن دبلوماسي، وخاصة إذا ما كان هذا المسكن مقراً لإقامة ممثل نيكاراغوا لدى بنما كما سبق القول. وحكومة الولايات المتحدة قد أعربت عن أسفها لهذه الحادثة، وذلك في مذكرة رسمية سبق تقديمها إلى حكومة نيكاراغوا، كما أنها قد أكدت علانية أنها مستمرة في الالتزام باتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية. والمجلس قد أحيط علماً بتلك المذكرة، وبمتابعة الولايات المتحدة للواقعة قيد النظر، وذلك في وثائق [٥٠] سبق تعميمها على المجلس. والولايات المتحدة قد أبدت أسفها لهذه الواقعة، رغم أن نيكاراغوا قد انتهكت المادة ٤١ من اتفاقية فيينا، حيث إنها استخدمت مقر السفارة كمخبأ كبير للأسلحة. والإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في ذلك الوقت، أو تتخذها الآن، لا تشكّل أي تهديد للسلام والأمن. وليس هناك سبب مشروع للإصرار على مناقشة المجلس لهذه القضية، منذ البداية، ومن ثم، فإنه لا يوجد ما يدعو إلى اتخاذ المجلس قراراً ما استجابة لشكوى نيكاراغوا [٥١].

وفي سياق شرح التصويت قبل التصويت على مشروع القرار، قال ممثل المملكة المتحدة إن وفده سيمتنع عن التصويت لأن مشروع القرار يتصل بواقعة لا يصح للمجلس أن يتخذ قراراً فيها، وصرح بأن بلده ينظر بعين القلق إلى أي انتهاك لحرمة المقار الدبلوماسية؛ وإن كان من الملاحظ، في هذه الحالة، أن حكومة الولايات المتحدة قد قامت بالفعل، وبصورة رسمية وعلى أعلى مستوى، بالإعراب عن أسفها لحكومة نيكاراغوا. وأشار، علاوة على هذا، إلى أن المادة ٥٢ (٢) من الفصل الثامن من الميثاق تحث الدول الأعضاء ”على بذل كل جهد ممكن لتحقيق تسوية سلمية للمنازعات ... عن طريق الترتيبات الإقليمية، أو بواسطة ... الوكالات الإقليمية، قبل عرضها على مجلس الأمن“. وذكر أن هذا هو ما وقع بالضبط في الحادثة الراهنة، فالمسألة التي ترتبت عليها كانت عرضة للتناول في قرار متخذ من قبل الوكالة الإقليمية المناسبة – وهي منظمة الدول الأمريكية – في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. ومن ثم، فإن هذا الأمر يعد منتهياً. والمملكة المتحدة لا ترى داعياً للعودة إلى النظر فيه. والحادثة ذات الصلة لا تشكّل تهديداً للسلام والأمن الدوليين؛ كما أنها لا تتضمن أساساً لاتخاذ مجلس الأمن لقرار في إطار الفصل السادس من الميثاق [٥٢].

وبعد ذلك، طرح الرئيس مشروع القرار للتصويت. حيث حصل على ١٣ صوتاً مؤيداً، وصوتاً واحداً معارضاً (الولايات المتحدة)، مع امتناع عضو واحد (المملكة المتحدة) عن التصويت، ولم يتخذ القرار بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن.

ومن منطلق تبرير التصويت بعد التصويت، صرح ممثل كندا بأنه قد صوت لصالح مشروع القرار لأنه يؤكد من جديد بعض المبادئ الأساسية الهامة التي من شأنها أن توجه مسيرة العلاقات الدولية. ولو أن مجلس الأمن اعتمد مشروع القرار هذا، لضم المجلس صوته، على النحو الواجب، إلى أصوات تلك الهيئات الدولية التي تناولت قضية حرمة مقار البعثات الدبلوماسية [٥٣].

وقالت ممثلة فنلندا إنها قد صوتت لصالح مشروع القرار من منطلق احترام قواعد القانون الدولي. ومع هذا، فإن الحكومة الفنلندية تود أن تسجل شعورها بالقلق إزاء عرض مشروع القرار هذا على المجلس. ففنلندا ترى أن ثمة صعوبة في تقبل الرأي القائل بأن مضمون هذا المشروع يقع في دائرة اختصاص المجلس على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، فالأحداث التي ذكرت لم تكن من نوعية الأحداث التي من شأنها أن تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين [٥٤].

---

[٤٩] المرجع نفسه، الصفحات ٩ – ٢٠.

[٥٠] رسالتان مؤرختان ٤ و٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الولايات المتحدة، (لم تستنسخ هاتان الرسالتان باعتبارهما من وثائق المجلس).

[٥١] S/PV.2905، الصفحات ٢١ – ٣٣.

[٥٢] المرجع نفسه، الصفحتان ٣٤ و٣٥.

[٥٣] المرجع نفسه، الصفحتان ٣٦ و٣٧.

[٥٤] المرجع نفسه، الصفحة ٣٨.